

دور المؤسسات المالية العربية في تمويل التنمية الزراعية في الوطن العربي (دراسة حالة الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي)

د/ سمر شاذلي عبد الجليل

باحث - معهد بحوث الاقتصاد الزراعي - مركز البحوث الزراعية

مقدمة:

تحتل التنمية الزراعية مكانة متقدمة في سلم أولويات السياسات الاقتصادية و الاستثمار في العديد من برامج التنمية والإصلاح الاقتصادي في الدول العربية نظراً لأهمية الزراعة كمصدر للغذاء و المواد الأولية و كقطاع يستوعب نسبة عالية من قوة العمل. وهناك مستجدات كثيرة زادت من الأهمية النسبية للزراعة تتمثل في استمرار العجز الغذائي خلال العقدين الأخيرين و تفاقمه وتحقيق انجازات علمية مهمة في الأونة الأخيرة و بصفة خاصة في مجال التكنولوجيا الحيوية و هندسة الجينات مما يفيد الزراعة و الأنشطة المرتبطة بها بحثاً و تطويراً و إنتاجاً. بالإضافة إلى تنامي أهمية اخذ الاعتبارات البيئية في الحساب و تلافى الآثار السلبية المتمثلة في زيادة التصحر و تلوث التربة و المياه و الهواء و تدمير المراعى. و من هنا تتبلور أهمية المؤسسات المالية العربية في تفعيل دور و مساهمة رؤوس الأموال العربية في تمويل المشاريع الحيوية ذات البعد الاستراتيجي العربي حيث تحظى المنطقة العربية بمنظومة كاملة و متنوعة من المؤسسات المالية و التي أنشأت بشكل عام خلال الربع الأخير من القرن العشرين مع بدايات الوفرة المالية النفطية. و تقدم هذه المؤسسات على تنوعها كافة الخدمات المالية المطلوبة للتنمية و الاستثمار، سواء تعلق الأمر بتمويل المشروعات الإنتاجية أو مشروعات البنية الأساسية أو تقديم الدعم المالي لترشيد السياسات الاقتصادية و القيام بالإصلاحات الهيكلية. كذلك، فإن هذه المؤسسات لا تقتصر على تقديم التمويل للحكومات أو القطاع العام، فعدد من هذه المؤسسات يعمل أساساً في مجال توفير التمويل للقطاع الخاص، بحيث تتعدد المؤسسات العاملة في هذا المجال سواء تلك التي تعمل في مجال الاستثمار بصفة عامة أو تلك التي تتخصص في قطاعات محددة بالذات. كذلك تتضمن أنشطة هذه المؤسسات المالية التأمين ضد مخاطر الاستثمار أو التصدير سواء كانت هذه المخاطر سياسية أو تجارية. و تتضمن النظم الداخلية لبعض المؤسسات القدرة على تقديم التمويل غير المباشر من ضمانات إلى جانب التمويل المباشر.

مشكلة الدراسة

تتبلور مشكلة الدراسة في تضائل حصّة القطاع الزراعي العربي من إجمالي القروض الممنوحة مقارنة بالقطاعات الأخرى غير الزراعية حيث قدم الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي منذ بدء نشاطه و حتى نهاية عام ٢٠١٣ حوالى ١١٦٤ مليون دينار كويتي لقطاع الزراعة و الرى من اجمالى قيمة القروض الممنوحة البالغة ٧٩٨٦ مليون دينار كويتي^(٢) على الرغم من أهمية ذلك القطاع فى زيادة معدل النمو الاقتصادي من خلال زيادة الناتج الزراعى و دفع عجلة التنمية الزراعية

هدف الدراسة:

تهدف الدراسة التعرف على مدى مساهمة الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي فى تنمية قطاع الزراعة العربية، واقتراح السبل الكفيلة بتفعيل الدور الانمائى للصندوق فى تحقيق التنمية الزراعية للوطن العربي

الطريقة البحثية و مصادر البيانات :

استخدم البحث اسلوبى التحليل الوصفى و الكمى باستخدام الاساليب و الطرق الاحصائية التى تحقق الاهداف البحثية كالمتوسطات و النسب المئوية و الانحدار البسيط و الانحدار المتعدد و لتحقيق الهدف من البحث اعتمد

البحث على البيانات السابقة الإحصائية المنشورة من التقرير الاقتصادي العربي الموحد والتقارير السنوية للصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي والبحوث والدراسات التي لها علاقة بموضوع البحث.

مناقشة النتائج

العمليات التمويلية للمؤسسات المالية العربية:

تعود بدايات ظهور الصناديق المالية والإنمائية العربية والإقليمية إلى عام ١٩٦١ مع إنشاء الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية الذي باشر أعماله في العام التالي ١٩٦٢، وذلك بغرض تقديم المساعدات الإنمائية للدول العربية وهو الأمر الذي توسع في عام ١٩٧٤ ليشمل الدول النامية بوجه عام. إلا أن أغلب هذه المؤسسات والصناديق تم إنشائها خلال فترة الانتعاش الاقتصادي التي حدثت عقب حرب أكتوبر ١٩٧٣، التي تميزت بالارتفاع الكبير في الفوائض المالية في ظل ارتفاع أسعار النفط الذي حدث حينها. كما تميزت تلك الفترة، بتكاتف الجهود لتطوير العمل العربي المشترك بغية تدعيم التنمية العربية والتعاون الاقتصادي العربي، وما يرتبط بذلك من وضع قواعد أو آليات لتحقيق الوصول إلى التكامل الاقتصادي والمالي العربي. فهناك عدة أنماط من هذه المؤسسات والصناديق التمويلية تقدم أنواعاً متعددة من القروض والتسهيلات الائتمانية لتمويل مشاريع إنمائية وإصلاحات بشروط ميسرة، بالإضافة إلى المساهمة المباشرة لبعض منها في المشاريع. كذلك تقدم هذه المؤسسات والصناديق العون الفني لدعم جهود الإنماء والتطوير. وتشمل هذه المؤسسات، الصناديق الإقليمية العربية المملوكة بالكامل من قبل الحكومات العربية، والصناديق الإقليمية التي تشارك فيها حكومات عربية وغير عربية، بالإضافة إلى الصناديق الإنمائية الوطنية. ويأتي في مقدمة الصناديق الإقليمية العربية، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي وصندوق النقد العربي. كما يأتي في نطاق المؤسسات التمويلية الإقليمية برنامج تمويل التجارة العربية، الذي أنشئ في عام ١٩٨٩ بمبادرة من قبل صندوق النقد العربي. وهناك أيضاً في إطار هذه الصناديق، المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا الذي أنشئ بهدف مساعدة الدول الإفريقية النامية غير العربية. أما المؤسسات والصناديق الإقليمية المملوكة لجهات عربية وغير عربية، فيأتي على رأسها البنك الإسلامي للتنمية الذي أنشئ في عام ١٩٧٥ بمبادرة من الدول العربية ويستمد نحو 70 في المائة من موارده في الدول العربية. كما يمكن في هذا الصدد الإشارة إلى صندوق الأوبك للتنمية الدولية الذي أنشئ في عام 1976 والذي يستمد قرابة ثلثي موارده من الدول العربية.

يلاحظ من خلال الجدول رقم (١) الخاص بالعمليات التمويلية لمؤسسات التنمية العربية الوطنية الإقليمية للدول العربية خلال الفترة (٢٠١٠-٢٠١٢) أن حجم العمليات التمويلية المقدمة للدول العربية قد بلغ حوالي ١١٧٩٤,٦ مليون دولار، كما يلاحظ أن الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي يشكل أعلى نسبة إذ بلغت قيمة العمليات التمويلية حوالي ٣٨٣٢,٦ مليون دولار بنسبة تقدر بحوالي ٣٢,٥% من إجمالي العمليات التمويلية خلال الفترة المذكورة، ويأتي البنك الإسلامي في المرتبة الثانية حيث بلغت قيمة العمليات التمويلية حوالي ٢٨٩١,٧ مليون دولار بنسبة تقدر بحوالي ٢٤,٥% من إجمالي العمليات التمويلية، ويأتي كل من صندوق النقد العربي والصندوق السعودي والصندوق الكويتي في المرتبة الثالثة والرابعة والخامسة حيث بلغت قيمة العمليات التمويلية حوالي ١٦٢٣,٣، ١٤١٦,٣، ١٣٨٥,١ مليون دولار على التوالي بنسبة تقدر بحوالي ١٣,٧%، ١٢,٠%، ١١,٧% على التوالي.

ثم يأتي صندوق الأوبك في المرتبة السادسة حيث بلغت قيمة العمليات التمويلية حوالي ٤٠٦,٥ مليون دولار بنسبة تقدر بحوالي ٣,٤% من إجمالي العمليات التمويلية، ويأتي صندوق أبو ظبي في المرتبة الأخيرة حيث بلغت قيمة العمليات التمويلية حوالي ٢٣٩,٤ مليون دولار بنسبة تقدر بحوالي ٢% من إجمالي العمليات التمويلية خلال الفترة المذكورة

جدول رقم (١) العمليات التمويلية لمؤسسات التنمية العربية الوطنية الإقليمية للدول العربية خلال الفترة
القيمة بالمليون دولار (٢٠١٠-٢٠١٢)

المجموع	المصرف العربي	صندوق النقد العربي	الصندوق الكويتي	الصندوق العربي	الصندوق السعودي	صندوق الاوبك	صندوق ابو طي	البنك الاسلامي	المؤسسة
٤٠١٩,٤	٠	٥٤٨	٦٥٣	١٢٥٩	٣٣٥,٣	١٣٤,٥	٢٢٧,٦	٨٦٢	٢٠١٠
٣٤٩٨,٢	٠	٥٣٦	١٣٥,١	١٢٢٨,٦	٢٥٠	٥٠,٠	١١,٨	١٢٨١,٧	٢٠١١
٤٢٨٣	٠	٥٣٩	٥٩٧	١٣٤٥	٨٣١	٢٢٢	٠	٧٤٨	٢٠١٢
11794.6	0	1623	1385.1	3832.6	1416.3	406.5	239.4	2891.7	المجموع
100	٠	13.76053	11.74351	32.49453	12.00804	3.446492	2.029742	24.51715	%

المصدر : التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، اعداد مختلفة.

الصندوق العربي للإئماء الاقتصادي والاجتماعي

الصندوق العربي للإئماء الاقتصادي والاجتماعي، والذي يتخذ من دولة الكويت مقراً له، مؤسسة مالية إقليمية عربية تنصب أغراضه في تمويل المشروعات الإنمائية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك من خلال تمويل المشاريع الاستثمارية العامة والخاصة، وتقديم المعونات والخبرات الفنية. ويلبي الصندوق العربي دائماً احتياجات التنمية في الدول الأعضاء، ويراعي التوازن بين أنشطته، وضمان الجدوى والشفافية لكل المشروعات. وفي هذا الصدد أيضاً، فإن من أهم أسس عمليات الصندوق العربي الأخذ بأولويات المشاريع التي تقرها الدول، وعدم فرض سياسات مالية أو اقتصادية معينة عليها أو التدخل فيما تقرره من سياسات اقتصادية واجتماعية، وذلك من منطلق دعم جهود الدول العربية والتعاون معها. وتتصف قروض الصندوق العربي التي يقدمها للدول الأعضاء بشروطها الميسرة، مراعاة لتوفير التمويل بشروط سهلة لمساعدة الدول العربية في تنفيذ خططها الإنمائية. وفي هذا الإطار، حرص الصندوق على زيادة وتطوير درجة اليسر في قروضه من خلال تخفيض أسعار الفائدة لتصل إلى ٢,٥% للدول العربية ذات الدخل المنخفض و ٣% للدول العربية الأخرى، وزيادة فترات السماح والسداد التي تتراوح بين ٢٢-٢٥ عاماً، فضلاً عن ما يقدمه من معونات ومنح غير مستردة تسهم في مختلف مجالات الدراسات والدعم المؤسسي والتدريب، بالإضافة إلى دعم الأوضاع والظروف الطارئة التي تتعرض لها بعض الدول الأعضاء.

أنشطة الصندوق:

تستند أنشطة الصندوق العربي إلى عدة مبادئ مستوحاة من الأحكام الواردة في اتفاقية إنشائه، من أهمها أن تكون المشاريع ذات أولوية ضمن خطط وبرامج التنمية، وأن يتم التأكد من خلال الدراسات من جدواها الفنية والاقتصادية، وأن يتم وضع الأطر القانونية والتنظيمية والفنية الكفيلة بضمان سلامة المشاريع وبما يحقق أهدافها. ويتعين كذلك أن تسهم الجهة المستفيدة بنصيب معقول في تمويل المشروع.

الموارد المالية للصندوق:

بدأ الصندوق العربي في مزاوله نشاطاته عام ١٩٧٤ برأس مال مصرح به مقداره ١٠٢ مليون د.ك.، ومع تزايد حاجة الدول الأعضاء إلى مساهمات الصندوق، وكنتيجة للاوضاع الناجمة عن ارتفاع أسعار النفط بعد عام ١٩٧٣ قام الصندوق بزيادة رأس ماله المصرح به إلى ٤٠٠ مليون دينار كويتي، ثم مضاعفته إلى ٨٠٠ مليون د.ك. عام ١٩٨٣. وتمكن الصندوق خلال الفترة ١٩٧٢-٢٠٠٧ من تكوين احتياطات بلغت قيمتها في ٢٠٠٧/١٢/٣١ حوالي ١٨٧٢ مليون د.ك. وفي عام ٢٠٠٨، وافق مجلس محافظي الصندوق، خلال اجتماعه السنوي السابع والثلاثين، والذي عقد في الثاني من أبريل ٢٠٠٨، على رفع رأس مال الصندوق المدفوع من ٦٦٣,٠٤ مليون د.ك. إلى ٢ مليار د.ك.، وذلك عن طرق تخصيص مبلغ ١,٣٣٦,٩٦ د.ك. من الاحتياطي الإضافي لزيادة رأس المال المدفوع إلى المبلغ المشار إليه وبنهاية عام ٢٠١٣، بلغ رأس المال المكتتب به والمدفوع للصندوق ٢,٨٢٤,٨ مليون د.ك. منها ٢,٥٠٠ مليون د.ك. رأس مال مكتتب و ٣٢٤,٨ مليون د.ك. احتياطات.

التوزيع الجغرافي للقروض:

يلاحظ من الجدول رقم (٢) ان قيمة القروض التي قدمها الصندوق منذ بدء نشاطه عام ١٩٧٤ حتى عام ٢٠١٣ حوالي ٧٩٨٦,١ مليون دينار كويتي موزعة على ١٧ دولة، كما يلاحظ من خلال الجدول ان المملكة المغربية تتصدر قائمة الدول الاكثر اقتراضا من الصندوق في الدول العربية حيث بلغت قيمة القروض المقدمة لها من الصندوق حوالي ١١٤٧,٩ مليون دينار كويتي بنسبة تقدر بحوالي ١٤,٤% من اجمالي قيمة القروض خلال الفترة المذكورة. ويحتل قطاع النقل والموانى المرتبة الاولى بنسبة تقدر بحوالي ٤٨,٩% ثم قطاع الزراعة والرى والتنمية الريفية بنسبة تقدر بحوالي ٣٠,٣% ثم قطاع المياه والصرف الصحى و قطاع الطاقة والكهرباء و قطاع الخدمات الاجتماعية والصناعة والتعدين والاتصالات بنسب تقدر على التوالي بحوالى ٩,٣%، ٧,٥%، ٢,٨%، ٠,٨%، ٠,٣%. وتمثل مصر ثانى اكبر دولة مقترضة من الصندوق حيث بلغت قيمة القروض المقدمة لها من الصندوق حوالي ١١٢٢,٢ مليون دينار كويتي بنسبة تقدر بحوالى ١٤,١% من اجمالي قيمة القروض خلال الفترة المذكورة ويحتل قطاع الطاقة و الكهرباء المرتبة الاولى بنسبة تقدر بحوالى ٥٨,٤% ثم قطاع النقل والموانى بنسبة تقدر بحوالى ١١,٨% ثم قطاع الصناعة والتعدين و قطاع المياه والصرف الصحى و قطاع الخدمات الاجتماعية و القطاعات الأخرى و بنسب تقدر على التوالي بحوالى ١٠,٦%، ٩%، ٧,٤%، ٢,٨٥%. وتمثل اليمن ثالث اكبر دولة مقترضة من الصندوق حيث بلغت قيمة القروض المقدمة لها من الصندوق حوالي ٨٤٧,٧ مليون دينار كويتي بنسبة تقدر بحوالى ١٠,٦% من اجمالي قيمة القروض خلال الفترة المذكورة ويحتل قطاع النقل والموانى المرتبة الاولى بنسبة تقدر بحوالى ٤٦,٨% ثم قطاع الطاقة والكهرباء بنسبة تقدر بحوالى ٢٤,٦% ثم قطاع المياه والصرف الصحى و قطاع الخدمات الاجتماعية و قطاع الزراعة والرى والتنمية الريفية ثم قطاع الصناعة والتعدين و القطاعات الأخرى و الاتصالات بنسب تقدر على التوالي بحوالى ١٣,٣%، ١٣%، ٧,٥%، ٣,٧%، ١,٩%، ١٠% . وتأتى دولة السودان رابع اكبر دولة مقترضة من الصندوق حيث بلغت قيمة القروض المقدمة لها من الصندوق حوالي ٧٢٤,٨ مليون دينار كويتي بنسبة تقدر بحوالى ٩,١% من اجمالي قيمة القروض خلال الفترة المذكورة ويحتل قطاع الطاقة والكهرباء المرتبة الاولى بنسبة تقدر بحوالى ٣١,٧% ثم قطاع النقل والموانى بنسبة تقدر بحوالى ٢٧,٤% ثم قطاع الزراعة والرى والتنمية الريفية و قطاع الصناعة و التعدين و قطاع المياه و الصرف الصحى و قطاع الاتصالات بنسب تقدر على التوالي بحوالى ٢٧%، ٨,٨%، ٤%، ١,١% . وتأتى دولة سوريا خامس اكبر دول مقترضة من الصندوق حيث بلغت قيمة القروض المقدمة لها من الصندوق حوالي ٦٩٧ مليون دينار كويتي بنسبة تقدر بحوالى ٨,٧% من اجمالي قيمة القروض خلال الفترة المذكورة ويحتل قطاع الطاقة والكهرباء المرتبة الاولى بنسبة تقدر بحوالى ٥٢,٨% ثم قطاع الزراعة والرى والتنمية بنسبة تقدر بحوالى ١٢,٣% ثم قطاع النقل والموانى و قطاع الاتصالات و قطاع الصناعة و التعدين و قطاع المياه و الصرف الصحى و قطاع الخدمات الاجتماعية و القطاعات الأخرى بنسب تقدر على التوالي بحوالى ٩,٩%، ٨,٧%، ٧,٥%، ٦,٨%، ١,٩%، ٠,١% . وتأتى دولة تونس سادس اكبر دولة مقترضة من الصندوق حيث بلغت قيمة القروض المقدمة لها من الصندوق حوالي ٦٩٥,٨ مليون دينار كويتي بنسبة تقدر بحوالى ٨,٦% من اجمالي قيمة القروض خلال الفترة المذكورة ويحتل قطاع النقل و الموانى المرتبة الاولى بنسبة تقدر بحوالى ٣٠,١% ثم قطاع الزراعة والرى والتنمية بنسبة تقدر بحوالى ٢٦,٧% ثم قطاع الطاقة و الكهرباء و قطاع المياه و الصرف الصحى و قطاع الصناعة و التعدين و قطاع الخدمات الاجتماعية و القطاعات الأخرى و قطاع الاتصالات بنسب تقدر على التوالي بحوالى ١٨,٨%، ٨,٦%، ٨,٥%، ٣,٦%، ٣%، ٠,٧% . وتأتى دولة الاردن سابع اكبر دولة مقترضة من الصندوق حيث بلغت قيمة القروض المقدمة لها من الصندوق حوالي ٥٣٧,٧ مليون

جدول رقم (٢) قروض الصندوق حسب القطاعات في الدول المستفيدة خلال الفترة (١٩٧٤-٢٠١٣)

القيمة بالمليون دينار كويتي

النسبة المئوية	المجموع	القطاعات الأخرى	قطاعات الخدمات الاجتماعية	القطاعات الإنتاجية		قطاعات البنى الأساسية				
				الصناعة والتعدين	الزراعة والري والتنمية الريفية	المياه والصرف الصحي	الطاقة والكهرباء	الاتصالات	النقل و الموانئ	
6.7	537.7	0.5	58	٢٢,٥	121.4	٨,٨	283.9	6.0	36.3	المملكة الأردنية
8.6	695.8	20.6	25	59	186	59.9	130.8	4.7	209.8	الجمهورية التونسية
4.9	395.3	8.2	70	10	77.3	30	147	7.8	45	الجمهورية الجزائرية
9.1	724.8	0	0	64.2	195.5	29.3	229.5	7.7	198.6	جمهورية السودان
0.7	59.7	19.4	0	18.8	8	0	8.5	5	0	جمهورية العراق
8.7	697	0.6	13	52.1	86.1	47.5	368	60.7	69	الجمهورية العربية السورية
٢,٢	175.7	0	0	36	0	0	127.2	12.5	0	دولة ليبيا
14.1	1122.2	32	83.4	118.4	0	101	655.4	0	132	جمهورية مصر العربية
10.6	847.7	16	110.1	31.1	63.3	112.6	208.9	8.9	296.9	الجمهورية اليمنية
4.9	393	34	71.5	0	31	52	115.5	0	89	الجمهورية اللبنانية
14.4	1147.9	0.6	33	9	347.5	107.3	85.5	4	561	المملكة المغربية
3.8	301.5	0	70	25	0	66	84	6	50.5	مملكة البحرين
0.5	40.7	0	0	0	9.5	5	6.8	2.9	16.5	جمهورية الصومال الديمقراطية
5.4	430.7	15	4.5	19.3	10.3	155.9	125.8	11.1	88.8	الجمهورية الإسلامية الموريتانية
4	317.5	60	0	6	3	45	22	3	178.5	سلطنة عمان
0.2	17	0	6	0	6	0	0	0	5	فلسطين
1	82	0	20	0.7	1.9	17	22	5.9	14.5	جيبوتي
100	7986.1	206.8	564.5	472	1146.8	837.3	2620.8	146.2	1991.7	المجموع
	١٠٠	٢,٦	٧	٥,٩	١٤,٤	١٠,٥	٣٢,٨	١,٨	٢٥	النسبة المئوية

المصدر: الصندوق العربي للإقصاد والاجتماعي، التقرير السنوي لعام ٢٠١٣

دينار كويتي بنسبة تقدر بحوالي ٦,٧% من اجمالي قيمة القروض خلال الفترة المذكورة ويحتل قطاع الطاقة والكهرباء المرتبة الاولى بنسبة تقدر بحوالي ٥٢,٨% ثم قطاع الزراعة والري والتنمية بنسبة تقدر بحوالي ٢٢,٦% ثم قطاع الخدمات الاجتماعية وقطاع النقل والموانئ وقطاع الصناعة والتعدين وقطاع المياه والصرف الصحي والاتصالات والقطاعات الأخرى بنسب تقدر على التوالي بحوالي ١٠,٨%، ٦,٧%، ٤,١%، ١,٦%، ١,١%، ٠,١% . وتأتي دولة موريتانيا ثامن اكبر دولة مقترضة من الصندوق حيث بلغت قيمة القروض المقدمة لها من الصندوق حوالي ٤٣٠,٧ مليون دينار كويتي بنسبة تقدر بحوالي ٥,٤% من اجمالي قيمة القروض خلال الفترة المذكورة ويحتل قطاع المياه والصرف الصحي المرتبة الاولى بنسبة تقدر بحوالي ٣٦,٢% ثم قطاع الطاقة والكهرباء بنسبة تقدر بحوالي ٢٩,٢% ثم قطاع النقل والموانئ وقطاع الصناعة والتعدين والقطاعات الأخرى وقطاع الاتصالات وقطاع الزراعة والري والتنمية قطاع الخدمات الاجتماعية بنسب تقدر على التوالي بحوالي ٢٠,٦%، ٤,٥%، ٣,٥%، ٢,٦%، ٢,٤%، ١% . وتأتي دولة الجزائر تاسع اكبر دولة مقترضة من الصندوق حيث بلغت قيمة القروض المقدمة لها من الصندوق حوالي ٣٩٥,٣ مليون دينار كويتي بنسبة تقدر بحوالي ٤,٩% من اجمالي قيمة القروض خلال

(دراسة حالة الصندوق العربي للإئتماء الاقتصادي والاجتماعي)

الفترة المذكورة ويحتل قطاع الطاقة و الكهرباء المرتبة الاولى بنسبة تقدر بحوالي ٣٧,٢% ثم قطاع الزراعة والرى والتنمية بنسبة تقدر بحوالي ١٩,٦% ثم قطاع الخدمات الاجتماعية وقطاع النقل والموانى وقطاع المياه و الصرف الصحى و قطاع الصناعة و التعدين والقطاعات الاخرى وقطاع الاتصالات بنسب تقدر على التوالي بحوالى ١٧,٧%، ١١,٤%، ٧,٦%، ٢٥%، ٢,١%، ٢% . وتأتى دولة لبنان عاشر اكبر دولة مقترضة من الصندوق حيث بلغت قيمة القروض المقدمة لها من الصندوق حوالى ٣٩٣ مليون دينار كويتى بنسبة تقدر بحوالى ٤,٩% من اجمالى قيمة القروض خلال الفترة المذكورة ويحتل قطاع الطاقة و الكهرباء المرتبة الاولى بنسبة تقدر بحوالى ٢٩,٤% ثم قطاع النقل والموانى بنسبة تقدر بحوالى ٢٢,٦% ثم قطاع الخدمات الاجتماعية وقطاع المياه و الصرف الصحى والقطاعات الاخرى وقطاع الزراعة والرى والتنمية بنسب تقدر على التوالي بحوالى ١٨,٢%، ١٣,٢%، ٨,٦%، ٧,٩% . وتأتى سلطنة عمان فى الترتيب الحادى عشر للدول المقترضة من الصندوق حيث بلغت قيمة القروض المقدمة لها من الصندوق حوالى ٣١٧,٥ مليون دينار كويتى بنسبة تقدر بحوالى ٤% من اجمالى قيمة القروض خلال الفترة المذكورة ويحتل قطاع النقل و الموانى المرتبة الاولى بنسبة تقدر بحوالى ٥٦,٢% ثم القطاعات الاخرى بنسبة تقدر بحوالى ١٨,٩% ثم قطاع المياه و الصرف الصحى وقطاع الطاقة و الكهرباء وقطاع الصناعة و التعدين وقطاع الزراعة والرى والتنمية وقطاع الاتصالات بنسب تقدر على التوالي بحوالى ١٤,٢%، ٩,٦%، ١,٩%، ٠,٩%، ٠,٩% . وتأتى البحرين فى الترتيب الثانى عشر بين الدول المقترضة من الصندوق حيث بلغت قيمة القروض المقدمة لها من الصندوق حوالى ٣٠١,٥ مليون دينار كويتى بنسبة تقدر بحوالى ٣,٨% من اجمالى قيمة القروض خلال الفترة المذكورة ويحتل المرتبة الاولى قطاع الطاقة و الكهرباء بنسبة تقدر بحوالى ٢٧,٨% ثم قطاع الخدمات الاجتماعية بنسبة تقدر بحوالى ٢٣,٢% ثم قطاع المياه و الصرف الصحى و قطاع النقل و الموانى وقطاع الصناعة و التعدين وقطاع الاتصالات بنسب تقدر على التوالي بحوالى ٢١,٩%، ١٦,٧%، ٨,٣%، ٢% . وتأتى ليبيا فى الترتيب ثالث عشر بين الدول المقترضة من الصندوق حيث بلغت قيمة القروض المقدمة لها من الصندوق حوالى ١٧٥,٧ مليون دينار كويتى بنسبة تقدر بحوالى ٢,٢% من اجمالى قيمة القروض خلال الفترة المذكورة ويحتل المرتبة الاولى قطاع الطاقة و الكهرباء بنسبة تقدر بحوالى ٧٢,٤% ثم قطاع الصناعة و التعدين بنسبة تقدر بحوالى ٢٠,٥% ثم قطاع الاتصالات بنسب تقدر بحوالى ٧,١%، وتأتى جيبوتى فى الترتيب رابع عشر بين الدول المقترضة من الصندوق حيث بلغت قيمة القروض المقدمة لها من الصندوق حوالى ٨٢ مليون دينار كويتى بنسبة تقدر بحوالى ١% من اجمالى قيمة القروض خلال الفترة المذكورة ويحتل المرتبة الاولى قطاع الطاقة و الكهرباء بنسبة تقدر بحوالى ٢٦,٨% ثم قطاع الخدمات الاجتماعية بنسبة تقدر بحوالى ٢٤,٤% ثم قطاع المياه و الصرف الصحى وقطاع النقل و الموانى وقطاع الاتصالات وقطاع الزراعة والرى والتنمية ثم قطاع الصناعة و التعدين بنسب تقدر بحوالى ٢٠,٧%، ١٧,٧%، ٧,٢%، ٢,٣%، ٠,٨% . وتأتى العراق فى الترتيب خامس عشر بين الدول المقترضة من الصندوق حيث بلغت قيمة القروض المقدمة لها من الصندوق حوالى ٥٩,٧ مليون دينار كويتى بنسبة تقدر بحوالى ٠,٧% من اجمالى قيمة القروض خلال الفترة المذكورة وتحتل القطاعات الاخرى المرتبة الاولى بنسبة تقدر بحوالى ٣٢,٥% ثم قطاع الصناعة و التعدين بنسبة تقدر بحوالى ٣١,٥% ثم قطاع الطاقة و الكهرباء وقطاع الزراعة والرى والتنمية وقطاع الاتصالات بنسب تقدر بحوالى ١٤,٢%، ١٣,٤%، ٨,٤% . وتأتى الصومال فى الترتيب سادس عشر بين الدول المقترضة من الصندوق حيث بلغت قيمة القروض المقدمة لها من الصندوق حوالى ٤٠,٧ مليون دينار كويتى بنسبة تقدر بحوالى ٠,٥% من اجمالى قيمة القروض خلال الفترة المذكورة ويحتل قطاع النقل و الموانى المرتبة الاولى بنسبة تقدر بحوالى ٤٠,٥% ثم قطاع الزراعة والرى والتنمية بنسبة تقدر بحوالى ٢٣,٣% ثم قطاع الطاقة و الكهرباء وقطاع المياه و الصرف الصحى وقطاع الاتصالات بنسب تقدر بحوالى

١٦,٧%، ١٢,٣%، ٧,١%، على التوالي . وتأتى فى المرتبة الاخيرة فلسطين حيث بلغت قيمة القروض المقدمة لها من الصندوق حوالى ١٧ مليون دينار كويتى بنسبة تقدر بحوالى ٠,٢% من اجمالى قيمة القروض خلال الفترة المذكورة ويمثل قطاع الزراعة والرئى والتنمية وقطاع الخدمات الاجتماعية بنسب تقدر بحوالى ٣٥,٣% لكل منهما ويمثل قطاع النقل و الموانئ نسبة تقدر بحوالى ٢٩,٤% .

مما سبق يتضح ان اكبر الدول اقتراضا فى قطاع الزراعة هى المغرب و السودان و تونس و الاردن حيث بلغت نسبة قروض قطاع الزراعة حوالى ٣٠,٣% ، ٢٧,٧%، ٢٦,٦%، ٢٢,٦% من اجمالى القروض المقدمة لهذه الدول من الصندوق العربى للانماء الاقتصادى و الاجتماعى .

التوزيع القطاعى لقروض الصندوق :

ساهم الصندوق فى انشاء العديد من المشروعات مثل مشاريع الربط الكهربائى، ومشاريع الطرق والاتصالات وغيرها. كما أولى الصندوق أهمية متزايدة لمشاريع التنمية الاجتماعية ومكافحة الفقر، وذلك من خلال تمويل مشاريع الخدمات الصحية والتعليمية ومياه الشرب ومشاريع التنمية الريفية والصناديق الاجتماعية.

التطور القطاعى لقروض الصندوق:

يتضح من بيانات الجدول رقم (٣) ان قيمة القروض الممنوحة من الصندوق لقطاع النقل قد تراوحت بين حد اعلى بلغ نحو ١٨٢ مليون دولار فى (٢٠٠٦) وحد ادنى بلغ حوالى ٢٧ مليون دولار فى (٢٠٠٢) وتشير المعادلة رقم ١ فى الجدول رقم (٤) الى الاتجاه العام لتطور القروض الممنوحة من الصندوق لقطاع النقل الى تزايد القروض و لم تثبت معنوية هذه الزيادة . اما قيمة القروض الممنوحة من الصندوق لقطاع الطاقة و الكهرباء قد تراوحت بين حد اعلى بلغ نحو ١٩٥ مليون دولار فى (٢٠٠٩) وحد ادنى بلغ حوالى ٥٦ مليون دولار فى (٢٠٠١) وتشير المعادلة رقم ٢ فى الجدول رقم (٤) الى الاتجاه العام لتطور القروض الممنوحة من الصندوق لقطاع الطاقة و الكهرباء الى تزايد القروض و لم تثبت معنوية هذه الزيادة . بينما بلغت قيمة القروض الممنوحة من الصندوق لقطاع المياه والصرف الصحى قد تراوحت بين حد اعلى بلغ نحو ١١٤ مليون دولار (٢٠٠٢) وحد ادنى بلغ حوالى ٢٠,٥ مليون دولار فى (٢٠٠٠) وتشير المعادلة رقم ٣ فى الجدول رقم (٤) الى الاتجاه العام لتطور القروض الممنوحة من الصندوق لقطاع المياه والصرف الصحى الى تناقص القروض سنويا و لم يثبت معنوية هذا النقص. وفيما يخص قيمة القروض الممنوحة من الصندوق لقطاع الزراعة والرئى والتنمية الريفية قد تراوحت بين حد اعلى بلغ نحو ٧٥ مليون دولار فى (٢٠٠٠) وحد ادنى بلغ حوالى ٣ مليون دولار فى (٢٠٠٦) وتشير المعادلة رقم ٤ فى الجدول رقم (٤) الرئى الاتجاه العام لتطور القروض الممنوحة من الصندوق لقطاع الزراعة و الرئى و التنمية الريفية تتناقص القروض و لم يثبت معنوية هذا النقص كما بلغت قيمة القروض الممنوحة من الصندوق لقطاع الصناعة والتعدين قد تراوحت بين حد اعلى بلغ نحو ٣٤,٥ مليون دولار فى (٢٠١٠) وحد ادنى بلغ حوالى ٢ مليون دولار فى (٢٠٠٤) وتشير المعادلة رقم ٥ فى الجدول رقم (٤) الى الاتجاه العام لتطور القروض الممنوحة من الصندوق لقطاع الصناعة والتعدين الى تزايد القروض ولم تثبت معنوية هذه الزيادة . ام القطاعات الاخرى فقد تراوحت قيمة القروض الممنوحة لها من الصندوق بين حد اعلى بلغ نحو ٨٧ مليون دولار فى (٢٠١٢) وحد ادنى بلغ حوالى ٧ مليون دولار فى (٢٠١٠) وتشير المعادلة رقم ٦ فى الجدول رقم (٤) الى الاتجاه العام لتطور القروض الممنوحة من الصندوق للقطاعات الاخرى الى تزايد القروض و لم تثبت معنوية هذه الزيادة ، اما نسبة قروض قطاع الزراعة و الرئى والتنمية الريفية فقد تراوحت بين حد اعلى بلغ نحو ٢٦,٨% فى (٢٠٠٠) وحد ادنى بلغ حوالى ٠,٨٦% فى (٢٠٠٦) وتشير المعادلة رقم ٧ فى الجدول رقم (٧) الى الاتجاه العام لتطور نسبة قروض قطاع الزراعة والرئى والتنمية الريفية الى تناقص النسبة سنويا بحوالى ٠,٤% و لم يثبت معنوية هذا النقص.

(دراسة حالة الصندوق العربي للإئتماء الاقتصادي والاجتماعي)

مما سبق يتبين عدم وجود اختلاف في القروض المقدمة من سنة الى اخرى مما يعنى انه قد يكون هناك اجراءات معقدة تمنع الدول من التقدم لهذا النوع من الاقراض او عدم فاعلية سياسات الحكومات المستفيدة من القروض و التي لا تعمل على تهيئة المناخ الاقتصادي من استقرار سياسى وتشريعى و عدم وجود برامج و خطط تنموية لتعظيم الاستفادة من العمليات التمويلية.

جدول رقم (٣) قروض الصندوق حسب القطاعات خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٣) بالمليون دينار كويتي

المجموع	%	قطاعات اخرى	القطاعات الانتاجية				قطاعات البنية الاساسية						
			الزراعة والرى والتنمية الريفية	الصناعة والتعدين	النقل و اتصالات	الطاقة والكهرباء	المياه والصرف الصحى	الزراعة والرى والتنمية الريفية	الصناعة والتعدين	النقل و اتصالات	الطاقة والكهرباء	المياه والصرف الصحى	
٢٧٩,٥	14.3	٤٠	26.8	٧٥	10.3	٢٩	7.3	٢٠,٥	22.5	٦٣	1.5	٤٢	٢٠٠٠
٢٨٢	6.4	١٨	10.9	٣١	3.9	١١	11	٣١	19.8	٥٦	4.7	١٣٥	٢٠٠١
١٩٠,٥	7.8	١٥	2.8	٥,٥	0	٠	59.8	١١٤	67.7	١٢٩	1.4	٢٧	٢٠٠٢
٣٠٨,٥	14.9	٤٦	0	٠	0	٠	0	٠	62.5	١٩٣	2.2	٦٩,٥	٢٠٠٣
٣٠٩	5.2	١٦	3.8	١٢	0.6	٢	23.6	٧٣	44.0	١٣٦	2.3	٧١	٢٠٠٤
٣٣٥	13.4	٤٥	6.2	٢١	0	٠	5.9	٢٠	24.7	٨٣	4.9	١٦٦	٢٠٠٥
٣٤٥	12.7	٤٤	0.86	٣	2.0	٧	11.6	٤٠	20	٦٩	5.2	١٨٢	٢٠٠٦
٣٦٨	23.3	٨٦	3.2	١٢	0.8	٣	13.5	٥٠	23.1	٨٥	3.3	١٢٢	٢٠٠٧
٣٦٦,٨	0	٠	17.4	٦٤	1.5	٥,٨	13.0	٤٨	47.1	١٧٣	2.1	٧٦	٢٠٠٨
٣٣٤,٥	0	٠	4.5	١٥	4.0	١٣,٥	2.1	٧	58.3	١٩٥	3.1	١٠٤	٢٠٠٩
٣٦٠,٥	1.9	٧	3.3	١٢	9.5	٣٤,٥	8.3	٣٠	39.3	١٤٢	3.7	١٣٥	٢٠١٠
٣٤٠	8.8	٣٠	14.7	٥٠	0	٠	2.3	٨	41.7	١٤٢	3.2	١١٠	٢٠١١
٣٧٩	22.9	٨٧	0	٠	0	٠	17.1	٦٥	27.1	١٠٣	3.2	١٢٤	٢٠١٢
٣٨٨	7.2	٢٨	7.7	٣٠	8.2	٣٢	13.4	٥٢	26.8	١٠٤	3.6	١٤٢	٢٠١٣

المصدر: الصندوق العربي للإئتماء الاقتصادي و الاجتماعي، التقرير السنوى، اعداد مختلفة.

جدول رقم (٤) معادلات الاتجاه الزمنى لتطور القطاعى للقروض الممنوحة من الصندوق خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٣)

م	البيان	معادلة الاتجاه الزمنى العام	ر	ف
١	قروض قطاع النقل	ص ^٨ - = 4.88 + 71 س ^٨ - (1.75) (2.9)	0.2	3.1
٢	قروض قطاع الطاقة والكهرباء	ص ^٨ - = 3.06 + 96.6 س ^٨ - (0.99) (0.34)	07	0.98
٣	قروض قطاع المياه والصرف الصحى	ص ^٨ - = 0.43 - 43.1 س ^٨ - (0.2-) (0.03)	03	0.04
٤	قروض قطاع الزراعة والرى والتنمية الريفية	ص ^٨ - = 0.63 - 28.4.5 س ^٨ - (039-) (0.06)	0.1	0.15
٥	قروض قطاع الصناعة والتعدين	ص ^٨ - = 0.506 + 6.05 س ^٨ - (0.59) (0.82)	0.2	0.34
٦	قروض قطاعات الاخرى	ص ^٨ - = 0.64 + 28.2 س ^٨ - (0.34) (0.11)	0.09	0.11
٧	نسبة قروض قطاع الزراعة	ص ^٨ - = 0.436 - 10.6 س ^٨ - (0.84-) (2.4)	0.5	0.71

حيث يشير:

ص^٨ = القيمة التقديرية للمتغير التابع بوحداته فى السمة هـ

س = متغير الزمن فى السنة مـ

هـ = ١، ٢، ٣، ١٤

المصدر: البيانات الواردة بالجدول رقم (٣)

المشروعات الزراعية للصندوق خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٣

قام البرنامج الاقراضى للصندوق العربى خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٣) بدعم المشروعات الزراعية التى من شأنها تعزيز التنمية وتحسين اوضاع القطاع الزراعى فقدم الصندوق ١٤ قرض بلغت قيمتها الاجمالية ٣٠٠,٥ مليون دينار كويتي ساهمت بهم فى تمويل ١٢ مشروع جديد للقطاع الحكومى ل ٧ دول

عربية، بالإضافة الى مشروعين سبق تقديم القروض لتنفيذهما . وتقدر التكلفة الاجمالية لهذه المشاريع حوالى ١٨٢٦,٦ مليون دينار كويتي و بلغت نسبة قيمة القروض المقدمة لتمويلها الى اجمالى التكلفة نحو ١٦,٥ % . وتمثل المشروعات كما فى جدول (٥) فى الاتى:

١- مشروع سد الروصيرص بالسودان لعام ٢٠٠٠:

يهدف المشروع الى تحسين تنظيم مياه نهر النيل الازرق و زيادة حجم خزان سد الروصيرص للاحتفاظ بمياه الفيضان لاستخدامها فى تكثيف الري و الزراعة فى حوالى ١,١ مليون هكتار من الاراضى المروية و رى حوالى ١٩٠ الف هكتار جديدة ،يشكل قرض الصندوق العربى حوالى ١٢ مليون دينار كويتي حيث يمثل حوالى ٧% من اجمالى تكاليف المشروع و ستمول الحكومة السودانية باقى تكاليف المشروع واية زيادة قد يطرا عليها.

٢- مشروع سد الوحدة بالاردن لعام ٢٠٠٠

يهدف المشروع الى تحسين تنظيم مياه نهر اليرموك لزيادة استفادة الاردن من مياه هذا النهر وسيوفر المشروع للاردن كميات اضافية من المياه تقدر بحوالى ١٠٥ مليون متر مكعب سيخصص منها ٥٠ مليون متر مكعب لمياه الشرب لمنطقة عمان الكبرى و حوالى ٥٥٠ مليون متر مكعب سنويا للرى فى وادى الاردن، يشكل قرض الصندوق العربى حوالى ٣٥ مليون دينار كويتي حيث يمثل حوالى ٥٤% من اجمالى تكاليف المشروع و ستمول الحكومة الاردنية باقى تكاليف المشروع واية زيادة قد يطرا عليها

٣- مشروع سد الكبير والوالى بتونس لعام ٢٠٠٠ :

يهدف المشروع الى تنظيم مياة وادى الكبير ووادى بو ترفاس لتوفير حوالى ٥١ مليون متر مكعب سنويا، و يشكل قرض الصندوق العربى حوالى ٢٨ مليون دينار كويتي حيث يمثل حوالى ٣٩,٨% من اجمالى تكاليف المشروع و ستمول الحكومة التونسية باقى تكاليف المشروع واية زيادة قد يطرا عليها

جدول رقم (٥) المشروعات الزراعية للصندوق خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٣

المشروع	المستفيد	تكلفة المشروع (مليون دينار كويتي)	مبلغ القرض (مليون دينار كويتي)	% من تكلفة القرض	معدل الفائدة %	فترة السماح بالسنوات	مدة سداد القرض بالسنوات
مشروع سد الكبير والوالى	تونس	٧٠,٢	٢٨,٠	39.8	٤,٥	6	22
سد الوحدة	الاردن	٦٥,١	٣٥,٠	53.7	٤,٥	6	22
تغلية سد الروصيرص	السودان	١٧٢,٩	١٢,٠	6.9	٣	7	25
ضخ ونقل مياة بنى هارون (المرحلة الاولى)	الجزائر	١٧٦,٧	٣١,٠	17.5	٤,٥	6	22
التنمية الريفية بمحافظة ادلب	سوريا	١٤,٧	٥,٥	37.4	٤,٥	6	22
سد سراط ورى سهلى اولاد بوغانم و محجوبة	تونس	٢١,١	١٢,٠	56.8	٤,٥	6	22
سكر النيل الابيض	السودان	١٢٣,٦	٢١,٠	16.9	٣	7	22
سد وادى الكبير بولاية ففصة	تونس	٥,٥	٣,٠	54.5	٤,٥	5	22
التنمية الزراعية و السمكية فى ساحل حضرموت	اليمن	١٤,٧	١٢,٠	81.6	٣	6	24
تغلية سد الروصيرص (المرحلة الثانية)	السودان	١٤٢,٣	٥٨,٠	40.7	٣	6	25
التنمية المتكاملة لمنطقة وادى عربية (المرحلة الاولى)	الاردن	٧,٩	٦,٠	75.9	٤,٥	5	22
سد زرار	المغرب	٢٩,١	١٥,٠	51.5	٣	5	22
سد دار خروفة	المغرب	٢٦,٥	١٢,٠	45.2	٣	5	22
مجمع سد اعالي عطبرة وستيت	السودان	٤٤٣,٧	٥٠,٠	11.2	٢,٥	7	25
مجمع سد اعالي عطبرة وستيت (قرض اضافى)	السودان	٥١٢,٦	٣٠,٠	5.8	٢,٥	5	25
الاجمالى		١٨٢٦,٦	٣٠٠,٥				

المصدر: الصندوق العربى للاتماء الاقتصادية والاجتماعى، التقرير السنوى، اعداد مختلفة

٤- مشروع ضخ ونقل مياة بنى هارون بالجزائر لعام ٢٠٠١ :

يهدف المشروع الى توفير مياة الشرب و الري لست ولايات فى الجزء الشمالى من الجزائر و ذلك من خلال ضخ ونقل مياة خزان هارون و على المستوى الوطنى يهدف المشروع الى المساهمة فى تحقيق الامن الذاتى من بعض المنتجات الزراعية ، يشكل قرض الصندوق العربى حوالى ٣١ مليون دينار كويتى حيث يمثل حوالى ١٧% من اجمالى تكاليف المشروع و ستمول الحكومة الجزائرية باقى تكاليف المشروع و اية زيادة قد يطرا عليها.

٥- مشروع التمية الريفية بمحافظة ادلب بسوريا لعام ٢٠٠٢ :

يهدف المشروع الى زيادة الانتاج الزراعى و تحسين الظروف المعيشية لصغار المزارعين و نساء الريف فى محافظة ادلب و ذلك من خلال استصلاح الاراضى و زراعتها بالاشجار المثمرة و المحاصيل الموسمية المختلفة و دعم قدرات الارشاد الزراعى بشقية النباتاتى و الحيوانى و تطوير الموارد المائية ويهدف المشروع على المستوى القطرى الى زيادة نسبة الاكتفاء الذاتى من بعض السلع الغذائية . يشكل قرض الصندوق العربى حوالى ٥,٥ مليون دينار كويتى حيث يمثل حوالى ٣٧,٤% من اجمالى تكاليف المشروع و ستمول الحكومة السورية باقى تكاليف المشروع و اية زيادة قد يطرا عليها.

٦- مشروع سد سراط ورى سهلى اولاد بو غانم و محجوبة فى تونس لعام ٢٠٠٤ :

يهدف المشروع الى تنظيم مياة وادى سراط و استخدامهما لرى الاراضى الزراعية لتكثيف و تطوير الانتاج الزراعى فى سهلى اولاد بو غانم و محجوبة و سوف يسهم المشروع على المستوى الوطنى زيادة نسبة الاكتفاء الذاتى من بعض السلع الغذائية . يشكل قرض الصندوق العربى حوالى ١٢ مليون دينار كويتى حيث يمثل حوالى ٥٦,٨% من اجمالى تكاليف المشروع و ستمول الحكومة التونسية باقى تكاليف المشروع و اية زيادة قد يطرا عليها

٧- مشروع سكر النيل الابيض بالسودان ٢٠٠٥ :

يهدف المشروع الى زيادة الانتاج الزراعى و تطوير صناعة السكر وذلك من خلال وضع حوالى ٦٠ الف من الاراضى الزراعية تحت الري المستديم من مياة نهر النيل الابيض و زراعتها بقصب السكر و محاصيل نقدية اخرى و اشاء مصنع متكامل لانتاج حوالى ٣٥٠ الف طن من السكر سنويا وتلبية الطلب المتزايد على هذه السلعة الهامة يشكل قرض الصندوق العربى حوالى ٢١ مليون دينار كويتى حيث يمثل حوالى ١٧% من اجمالى تكاليف المشروع و ستمول الحكومة السودانية باقى تكاليف المشروع و اية زيادة قد يطرا عليها.

٨- مشروع سد وادى الكبير بولاية قفصة بتونس ٢٠٠٦ :

يهدف المشروع الى توفير مياة الري التكميلى للاراضى الزراعية فى السهول المحاذية لوادى الكبير فى ولاية قفصة وذلك من خلال اشاء سد لتنظيم مياة الفيضانات فى الوادى و يسهم المشروع فى حماية مدينة قفصة من مخاطر الفيضانات كما سيسهم فى زيادة الانتاج الزراعى ورفع دخول المزارعين . يشكل قرض الصندوق العربى حوالى ٣ مليون دينار كويتى حيث يمثل حوالى ٥٤,٥% من اجمالى تكاليف المشروع و ستمول الحكومة التونسية باقى تكاليف المشروع و اية زيادة قد يطرا عليها .

٩- مشروع التنمية الزراعية و السمكية فى ساحل حضر موت باليمن ٢٠٠٧ :

يهدف المشروع الى تكثيف و تطوير الانتاج الزراعى و الانتاج السمكى فى المنطقة الساحلية لمحافظة حضر موت و ذلك من خلال تنظيم المياة المتجمعة فى عدد من الودية و من خلال تطوير مرفق ميناء الصيد فى مدينة الشحر لتحسين الخدمات المقدمة لصغار الصيادين و تشجيع الاستثمار فى قطاع الاسماك ، يشكل قرض الصندوق العربى حوالى ١٢ مليون دينار كويتى حيث يمثل حوالى ٨١,٦% من اجمالى تكاليف المشروع و ستمول الحكومة اليمنية باقى تكاليف المشروع و اية زيادة قد يطرا عليها .

١٠- مشروع التنمية المتكاملة لمنطقة وادي عربة (المرحلة الاولى) ٢٠٠٨ الأردن :

يهدف المشروع الى مكافحة الفقر و البطالة وتحقيق استقرار السكان في منطقة وادي عربة من خلال انشاء عدد من مشاريع الري الصغيرة و تطوير الثروة النباتية و الحيوانية و دعم الانشطة المرتبطة بها . يشكل قرض الصندوق العربي حوالي ٥٨ مليون دينار كويتي حيث يمثل حوالي ٧٥,٩% من اجمالي تكاليف المشروع و ستمول الحكومة الاردنية باقى تكاليف المشروع واية زيادة قد يطرا عليها .

١١- مشروع سد زرار بالمغرب لعام ٢٠٠٩ :

يهدف المشروع الى توفير حوالي ١٩ متر مكعب من المياه سنويا للمساهمة في تلبية الطلب المتزايد على مياة الشرب و الري في اقليم الصويرة وذلك من خلال انشاء سد لتنظيم مياة وادي قصب و سيسهم المشروع في حماية مدينة صويرة مخاطر الفيضانات كما سيسهم في زيادة تنظيم الموارد المائية السطحية في المملكة المغربية من خلال تخزين واستغلال مياه الفيضانات في وادي قصب التي تذهب هدرا الى المحيط الاطلسي . يشكل قرض الصندوق العربي حوالي ١٥ مليون دينار كويتي حيث يمثل حوالي ٥١,٥% من اجمالي تكاليف المشروع و ستمول الحكومة المغربية باقى تكاليف المشروع واية زيادة قد يطرا عليها .

١٢- مشروع سد دار خروفة بالمغرب لعام ٢٠١٠

يهدف المشروع الى تنظيم و استغلال مياة وادي المخازن في اقليم العرائش من خلال انشاء سد وادي الخروفة وذلك لتوفير حوالي ١٣٠ مليون متر مكعب من المياة سنويا للمساهمة في تلبية الطلب المتزايد عليها لاغراض الري والشرب في منطقتي العرائش وطنجة و سيتم الاستفادة من المياة التي سيوفرها المشروع لري حوالي ١٦ الف هكتار من الاراضي الزراعية الواقعة اسفل السد . يشكل قرض الصندوق العربي حوالي ١٢ مليون دينار كويتي حيث يمثل حوالي ٤٥,٢% من اجمالي تكاليف المشروع و ستمول الحكومة المغربية باقى تكاليف المشروع واية زيادة قد يطرا عليها .

١٣- مشروع سدى اعالي و عطبرة وستيت بالسودان لعام ٢٠١١ :

يهدف المشروع تنظيم استغلال مياة نهري اعالي و عطبر وستيت من خلال انشاء سدين متصلين في موقعي رميلة و بردانة و محطتين للتوليد الكهرومائي وذلك للاسهام في تطوير المنطقة الشرقية في السودان عن طريق زيادة الانتاج الزراعي ، يشكل قرض الصندوق العربي حوالي ٥٠ مليون دينار كويتي حيث يمثل حوالي ١١,٢% من اجمالي تكاليف المشروع و ستمول الحكومة السودانية باقى تكاليف المشروع واية زيادة قد يطرا عليها .

١٤- مشروع سدى اعالي و عطبرة وستيت (قرض اضافي) بالسودان لعام ٢٠١٣

يشكل قرض الصندوق العربي حوالي ٣٠ مليون دينار كويتي حيث يمثل حوالي ٥,٨% من اجمالي تكاليف المشروع و ستمول الحكومة السودانية باقى تكاليف المشروع واية زيادة قد يطرا عليها مما سبق يتضح ان مشاريع قطاع الزراعة تركزت مع اختلاف الامر بين دولة واخرى حسب اولوياتها على تحسين استغلال الموارد الزراعية واستصلاح الاراضي من خلال التركيز على استثمار هذه القروض في تشييد السدود و اقامة شبكات ري

العوامل المؤثرة على القروض الزراعية :

تتأثر القروض الزراعية بمجموعة من العوامل المتمثلة في تكلفة المشروع و نسبة مبلغ القرض الى تكلفة المشروع و فترة سداد القرض و مدة السماح و سعر الفائدة ، وقد تم عمل مصفوفة الارتباط الجزئي بين تلك العوامل و متغير قيمة القرض لاستبعاد المتغيرات التي بينها ارتباط قوى لتجنب الوقوع في مشكلة الازدواج الخطي . كذلك تم تقدير تلك العلاقات في عدة صور مختلفة الخطية و غير الخطية للوقوف على افضل تلك الصور

دور المؤسسات المالية العربية في تمويل التنمية الزراعية في الوطن العربي
(دراسة حالة الصندوق العربي للإئتماء الاقتصادي والاجتماعي)

١- العلاقة بين القروض الزراعية و تكلفة المشروع :

تشير نتائج تحليل العلاقة بين تكلفة المشروع كمتغير مستقل و قيمة القرض كمتغير تابع خلال الفترة (٢٠١٣-٢٠٠٠) الى وجود علاقة طردية بين تكلفة المشروع و قيمة القرض مع ثبوت معنوية الاحصائية لتلك العلاقة و هذا ما يتفق مع المنطق الاقتصادي.

$$\text{لو ص}^{\wedge} \text{هـ} = ٠,١٨٠ + ٠,٥٠٠ \text{ لو س هـ}$$

$$*(٢,١) \quad ** (٥,٥) \quad \text{ر} = ٠,٦٩ \quad \text{ف} = ٣٠,٢ **$$

حيث :

ص^{هـ} = القيمة التقديرية لقيمة القرض بالدينار الكويتي في السنة هـ

س هـ = تكلفة المشروع بالدينار الكويتي في السنة هـ

٢- العلاقة بين القروض الزراعية و مدة السداد :

تشير نتائج تحليل العلاقة بين مدة السداد كمتغير مستقل و قيمة القرض كمتغير تابع خلال الفترة (٢٠١٣-٢٠٠٠) الى وجود علاقة طردية بين مدة السداد و قيمة القرض و هذا ما يتفق مع المنطق الاقتصادي الا انه لم تثبت المعنوية الاحصائية لتلك العلاقة

$$\text{لو ص}^{\wedge} \text{هـ} = -١٧,٢ + ٦,٣٨ \text{ لو س هـ}$$

$$(-٠,٧) \quad (١,٦) \quad \text{ر} = ٠,١٩ \quad \text{ف} = ٣,٢$$

حيث :

ص^{هـ} = القيمة التقديرية لقيمة القرض بالدينار الكويتي في السنة هـ

س هـ = مدة سداد القرض بالسنوات في السنة هـ

٣- العلاقة بين القروض الزراعية و فترة السماح :

تشير نتائج تحليل العلاقة بين فترة السماح كمتغير مستقل و قيمة القرض كمتغير تابع خلال الفترة (٢٠١٣-٢٠٠٠) الى وجود علاقة طردية بين فترة السماح و قيمة القرض و هذا ما يتفق مع المنطق الاقتصادي الا انه لم تثبت المعنوية الاحصائية لتلك العلاقة

$$\text{لو ص}^{\wedge} \text{هـ} = -٢,٠٧ + ٢,٧٦ \text{ لو س هـ}$$

$$(-٠,٧) \quad (١,٦) \quad \text{ر} = ٠,١٧ \quad \text{ف} = ٢,٧$$

حيث :

ص^{هـ} = القيمة التقديرية لقيمة القرض بالدينار الكويتي في السنة هـ

س هـ = فترة السماح بالسنوات في السنة هـ

٤- العلاقة بين القروض الزراعية و سعر الفائدة :

تشير نتائج تحليل العلاقة بين سعر الفائدة كمتغير مستقل و قيمة القرض كمتغير تابع خلال الفترة (٢٠١٣-٢٠٠٠) الى وجود علاقة عكسية بين سعر الفائدة و قيمة القرض و هذا ما يتفق مع المنطق الاقتصادي الا انه لم تثبت المعنوية الاحصائية لتلك العلاقة

$$\text{لو ص}^{\wedge} \text{هـ} = -٤,٦٧ - ١,٤٨ \text{ لو س هـ}$$

$$(٤,١) \quad (-١,٧) \quad \text{ر} = ٠,١٧ \quad \text{ف} = ٢,٨$$

حيث :

ص^{هـ} = القيمة التقديرية لقيمة القرض بالدينار الكويتي في السنة هـ

س هـ = سعر الفائدة بالنسبة المئوية في السنة هـ

و اشارت العلاقة الانحدارية المتعددة الى الاتي

$$\begin{aligned} \text{لو ص}^{\wedge} \text{ هـ} &= ٠,٥٤٣ + ٤,٤ \text{ لو س}^{\wedge} \text{ هـ} - ١,٢٦ \text{ الو س}^{\wedge} \text{ هـ} + ٠,٠١ \text{ لو س}^{\wedge} \text{ هـ} + ٠,١٢٠ \text{ لو س}^{\wedge} \text{ هـ} \\ &= (٠,٣) * (٣,٦) - (٠,٧) + (٠,٩٩) + (٠,٨٩) \\ &= ٠,٧٠ = ٢ \text{ ر} \\ &= ٦,٠٤ = \text{ف} * \end{aligned}$$

حيث ص^٨ هـ = القيمة التقديرية لقيمة القرض بالدينار الكويتي في السنة هـ = س^١ = تكلفة المشروع بالدينار الكويتي في السنة هـ = س^٢ = مدة سداد القرض بالسنوات في السنة هـ = س^٣ = فترة السماح بالسنوات في السنة هـ = س^٤ = سعر الفائدة بالنسبة المئوية في السنة هـ في ضوء النتائج السابقة يلاحظ معنوية النموذج المستخدم عند المستوى ٠,٠٥ كما يلاحظ ان العوامل السابقة بالنموذج مسؤولة بنسبة ٧٠% عن التغيرات الحادثة ، ومن ناحية اخرى لوحظ ان تكلفة المشروع (س^١) لها تأثير معنوي طردى على القروض المقدمة لقطاع الزراعة ،

ملخص الدراسة واهم التوصيات :

تحتل التنمية الزراعية مكانة متقدمة في سلم أولويات السياسات الاقتصادية و الاستثمار في العديد من برامج التنمية والإصلاح الاقتصادي في الدول العربية نظرا لأهمية الزراعة كمصدر للغذاء و المواد الأولية، فلا بد من تفعيل دور ومساهمة رؤوس الأموال العربية في تمويل المشاريع الحيوية ذات البعد الاستراتيجي العربي. وتتلور مشكلة الدراسة في تضائل حصة القطاع الزراعي العربي من إجمالي القروض الممنوحة مقارنة بالقطاعات الاخرى غير الزراعية حيث قدم الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي منذ بدء نشاطه و حتى نهاية عام ٢٠١٣ حوالي ١١٦٤ مليون دينار كويتي لقطاع الزراعة والرى من اجمالي قيمة القروض الممنوحة البالغة ٧٩٨٦ مليون دينار كويتي على الرغم من اهمية ذلك القطاع في زيادة معدل النمو الاقتصادي من خلال زيادة الناتج الزراعي ودفع عجلة التنمية الزراعية. وتهدف الدراسة الى توضيح الوضع الراهن للعمليات التمويلية التي يقوم بها الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي، باعتباره مصدر من مصادر تمويل التنمية في الوطن العربي، و تحليل طبيعة القروض المقدمة للدول العربية. وقد تم الاعتماد على اسلوبى التحليل الوصفى والكمى. وقامت الدراسة بتسليط الضوء على التوزيع الجغرافى للقروض واتضح ان اكبر الدول اقترضا في قطاع الزراعة هي المغرب والسودان وتونس والاردن حيث بلغت نسبة قروض قطاع الزراعة حوالي ٣٠,٣% ، ٢٧,٠% ، ٢٦,٧% ، ٢٢,٦% من اجمالي القروض المقدمة لهذه الدول من الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي. وان نسبة قروض قطاع الزراعة والرى والتنمية الريفية تتناقص سنويا بحوالى ٠,٤ ولم تثبت معنوية هذا التناقص . كما يلاحظ ان تكلفة المشروع لها تأثير معنوي طردى على القروض المقدمة لقطاع الزراعة. ومن خلال النتائج المتحصل عليها توصى الدراسة بالاتي : (١) زيادة راس مال هذه المؤسسة المالية لتطوير إمكاناتها في تأسيس مشروعات إنتاجية عربية جديدة ، (٢) قيام الصندوق العربي بمراجعة الخطط والسياسات الاقتصادية لضمان انسيابية القروض فى قطاع الزراعة حتى يتمكن من التعامل بكفاءة مع احتياجات الغذاء فى الدول العربية (٣) الرقابة على القروض لضمان الاستفادة منها فى الدول المستفيدة، (٤) اهتمام الدول المستفيدة بدراسات جدوى المشاريع المعروضة للتمويل للامام بمختلف جوانب المشروع وتقدير الاحتياجات الفعلية له، (٥) الاهتمام بادارة المشاريع بعد تنفيذها وتوفير الاموال اللازمة لصيانتها .

المراجع :

- ١- صندوق النقد العربى، التقرير الاقتصادى العربى الموحد ، اعداد مختلفة
- ٢- الصندوق العربى للانماء الاقتصادي والاجتماعى، التقرير السنوى ، اعداد مختلفة
- ٣- صندوق النقد العربى ، المؤسسات المالية العربية و تمويل التنمية و الاستثمار العربى ، ابو ظبى الامارات العربية المتحدة ، ٢٠٠٥

٤- عمار عبد الهادي شلال م.م.، التمويل الدولي والعمليات الاقراضية للصندوق العربي للإئتماء الاقتصادي والاجتماعي للفترة (١٩٧٤-٢٠٠٩)، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد ٤، العدد ٧، ٢٠١١، العراق

5- <http://www.arabfund.org/Default.aspx?pageId=376&mi>

The Role Of Arab Financial Institutions In Financing Agricultural Development In The Arab World

(Case study of the Arab Fund for Economic Development and Social Study)

Dr. Sumer Shazly Abdul Galil

Researcher - Agricultural Economic Research Institute- Agricultural Research Center

Summary

Agricultural development occupies a leading position in the ladder of economic and investment policy priorities in many development programs and economic reform in the Arab countries because of the importance of agriculture as a source of food and raw materials, it must activate the role and contribution of the Arab capital in the financing of the Arab strategic dimension of vital projects.

The study problem represented in dwindling share of the Arab agricultural sector of the total loans granted compared to other sectors of non-agricultural, Despite the importance of this sector to increase the economic growth rate by increasing agricultural output and advance agricultural development, so the study aims to clarify the current status of funding for operations carried out by the Arab Fund, as a source of financing for development in the Arab world, and analyses the nature of the loans provided to Arab countries, the study relied on descriptive and quantitative analysis, and the study shed light on the geographical distribution of loans and it turns out that the biggest countries borrowing in Agriculture sector are Morocco, Sudan, Tunisia and Jordan, where the agriculture sector loans accounted for about 30.3% 0.27%, 26.7%, 22.6% of the total loans to these countries from the Arab Fund for economic and Social Development. And that the agriculture sector loans ratio decreases by about 0.4 percent per year, and this decreases is insignificant. The study also notes that all of the cost of the project had significant direct effect to the loans provided to the agriculture sector.

Through the results obtained, the study recommends the following: (1) increasing the capital of this financial institution to develop their potential in the establishment of a new Arab productive projects, (2) The Arab Fund have to review plans and economic policies to be able to deal efficiently with the food needs in the Arab countries and contribute to hence development, (3) control on loans to ensure the benefit of the beneficiary countries, (4) countries have to interest in the beneficiary feasibility studies of projects offered for financing to become familiar with the various aspects of the project and estimate the actual needs (5) interest in the management of projects after implementation and provide the necessary funds for conservation.